

الميليشيا التي تحولت إلى قوة مؤثرة:
الصعود المذهل للحوثيين

الميليشيا التي تحولت إلى قوة مؤثرة: الصعود المذهل للحوثيين

المصدر: مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية التابع

لقيادة الجيش الأميركي

يطرح مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية التابع لقيادة الجيش الأميركي ورقة تتناول الصعود المفاجئ لحركة أنصار الله في غرب آسيا، وتؤكد أن هذا الصعود يُعدّ تحوُّلاً استراتيجياً يُعيد تشكيل خريطة القوى في الشرق الأوسط، ويرى معدو الورقة قبل "طوفان الأقصى" كانت الحركة تُعتبر فاعلاً محلياً في اليمن، لكنها تحولت بعد أحداث أكتوبر 2023 إلى لاعب إقليمي مؤثر كما عززت الحركة تحالفاتها مع محور المقاومة (إيران، حزب الله، فصائل فلسطينية) ونفذت عمليات عسكرية واستراتيجية أدت إلى زعزعة الاستقرار العالمي، مثل استهداف السفن في البحر الأحمر وعليه أثرت الحركة على الساحة الدولية. على الصعيد الاقتصادي عرقل أنصار الله الملاحة في الممرات البحرية الحيوية (مثل باب المندب)، مما هدد سلاسل التوريد العالمية ورفع أسعار النفط كما أجبرت الشركات الدولية على إعادة حساب مخاطرها في المنطقة، أما سياسياً ففرضت الحركة نفسها كطرف لا يمكن تجاهله في أي مفاوضات إقليمية أو دولية وكشفت ضعف الآليات الدولية في احتواء الصراعات الناشئة. بحسب الورقة يُعتبر صعود الحركة "مُغيِّراً لقواعد اللعبة" لعدة أسباب: تحوُّل الحركة من محلي إلى إقليمي في حين أصبح أنصار الله جزءاً من شبكة معقدة تمتد من إيران إلى لبنان وفلسطين واخترق الخطوط الحمراء الدولية عبر استهداف مصالح دول كبرى (مثل الولايات المتحدة والكيان المؤقت)، وإعادة تعريف الصراع والذي لم يعد مقتصرًا على اليمن، بل أصبح قضية عالمية تؤثر على الأمن الاقتصادي والسياسي. ووفقاً للورقة، يجب التعامل مع "خطر" أنصار الله على أربعة مستويات:

- عسكرياً: اقترحت الورقة اغتيال قيادات الحركة كخيار لـ"تقويض بنيتها التنظيمية".
- دبلوماسياً: عزل الحركة دولياً عبر تشكيل تحالفات إقليمية مضادة.
- معلوماتياً: مواجهة حملاتها الدعائية التي تعزز شرعيتها محلياً وإقليمياً.
- اقتصادياً: فرض عقوبات على الدول والجهات الداعمة لها.

النقاط الرئيسية

- لقد تطور الحوثيون من من ميليشيا محلية إلى قوة إقليمية من خلال استراتيجيتهم ذات الدوائر الثلاث المتمثلة في التعطيل البحري والاستعراض العسكري والنفوذ الإقليمي.
- وقد أدت العمليات البحرية مع أكثر من 100 هجوم على السفن إلى تعطيل التجارة العالمية بشكل فعال، مما أدى إلى خفض حركة الملاحة في قناة السويس بنسبة 60%.
- ومن خلال أكثر من 220 هجوماً ضد إسرائيل، بما في ذلك الضربات الناجحة على تل أبيب، أظهر الحوثيون قدرات كبيرة على استعراض القوة خارج اليمن.
- وقد أدت التحالفات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى توسيع نفوذ الحوثيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.
- وقد أثبتت التدابير العسكرية الدولية المضادة أنها صعبة بسبب الطبيعة غير المتماثلة للنزاع وقدرة الحوثيين على مواصلة العمليات.
- تتطلب معالجة هذه اللحظة الاستراتيجية المفاجئة قبل أن تنتفي وتؤثر بشكل أكبر على الاستقرار والأمن الإقليميين مع تأثيرات عالمية استجابة شاملة تتجاوز الحلول العسكرية.

مقدمة

على الرغم من ما يقرب من عقد من الحرب في اليمن تجاهل العالم إلى حد كبير الحوثيين مع وصف الصراع في كثير من الأحيان بأنه "الحرب المنسية." ومع ذلك، بعد هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، دفع الحوثيون أنفسهم إلى الساحة العالمية. اغتنتم الميليشيا المدعومة من إيران الفرصة التي أتاحتها الصراع الذي أعقب ذلك في غزة، وتحولت من تمرّد محلي إلى قوة إقليمية مهمة، مما أجبر المجتمع الدولي على الانتباه. يمثل هذا الارتفاع الدراماتيكي وغير المتوقع للحوثيين حدثاً يغير قواعد اللعبة في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

من خلال إطلاق عدد كبير من الصواريخ والطائرات المسيّرة على أهداف بحرية وأراضٍ إسرائيلية خلال العام الأول من حملتهم متعددة المراحل، لم يكتفِ الحوثيون بإظهار قدراتهم العسكرية فحسب، بل وضعوا أنفسهم أيضاً كأبطال للقضية الفلسطينية بهدف أن يكونوا "أول الداخلين وآخر الخارجين". تبحث هذه الورقة في كيفية قيام الحوثيين برفع مكانتهم ضمن "محور المقاومة" الذي تقوده إيران، وإثارة الأسواق العالمية، وإجبار العالم على مواجهة صراع لم يعد من الممكن تجاهله باعتباره مشكلة شرق أوسطية بعيدة.

يتمج هذا التحليل بين البحث والمراجعات المتبادلة بين مصادر مفتوحة متعددة، بما في ذلك البيانات الحكومية الرسمية، وتقارير الحوادث التي تم التحقق منها، والمقالات الصحفية. وتمتد

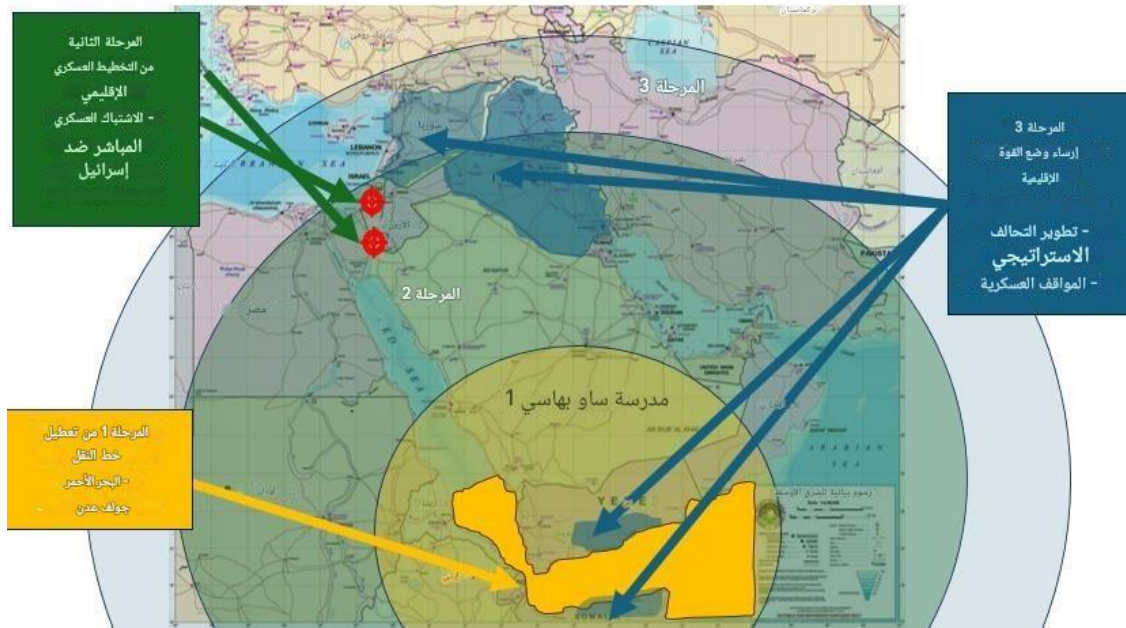
الفترة قيد الاستعراض من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى بداية يناير/كانون الثاني 2025، مع التركيز على الأحداث المرتبطة بالسلوكيات العملياتية للحوثيين وتحالفاتهم المتطورة.

الأهمية الإستراتيجية

تمثل تحركات الحوثيين في البحر الأحمر وخارجه تغييراً كبيراً في ميزان القوى في الشرق الأوسط. فهم باستخدامهم أساليب غير تقليدية، يتحدون الحكومات التقليدية والأطر الأمنية القائمة. وقد تسبب استهدافهم لنقاط الضعف في الدفاعات البحرية والجوية في إثارة مخاوف الدول الإقليمية والقوى العالمية التي تعتمد على استقرار الشرق الأوسط وطرق الشحن الآمنة.

يمكن تصوّر استراتيجية الحوثيين، التي يُزعم أنها بدأت ردّاً على الأعمال الإسرائيلية في غزة، على ثلاث مراحل متزامنة ومتراصة على شكل دوائر متحدة المركز.

الشكل 1، استراتيجية الحوثيين



وتركز الدائرة الأعمق على تعطيل خطوط الاتصالات البحرية الحيوية داخل أراضيهم القريبة، وتستهدف على وجه التحديد ممرات الشحن الرئيسية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد أدى هذا التعطيل إلى إجبار العديد من السفن التجارية على تغيير مسارها، مما يؤكد قدرة الحوثيين على التأثير على الطرق البحرية الحيوية.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في توسيع نطاق جهودهم لتشمل الإسقاط العسكري الإقليمي الأوسع: من التمرد المحلي إلى التهديد الإقليمي من خلال الاشتباكات العسكرية المباشرة التي تستهدف إسرائيل، وإظهار قدراتهم العسكرية، وإجبار الخصوم على تحويل الموارد للدفاع.

وتشمل الدائرة الخارجية طموحهم في ترسيخ مكانتهم كقوة إقليمية، وتعزيز شرعيتهم ونفوذهم في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فمن خلال تأطير هجماتهم في البحر الأحمر على أنها أعمال تضامن مع غزة، ينفذون عملية نفسية مصممة لتشكيل التصورات والسلوكيات عبر جماهير متعددة. تستفيد هذه الاستراتيجية من التأطير السردى لوضعهم كمدافعين عن الأمة الإسلامية، والتلاعب بالهوية لتحويل صورتهم من تمرد محلي إلى قوة إقليمية، والصدى العاطفي لتوليد التعاطف والدعم.

ومن خلال تنفيذ هذه المراحل في وقت واحد، يخلق الحوثيون تأثيرًا متآزرًا حيث تعزز كل مرحلة المراحل الأخرى. هذا النهج المتزامن يوائم بين أعمالهم العسكرية وجهودهم الدبلوماسية والإعلامية لترسيخ مكانتهم كلاعب إقليمي رئيسي. تشكل قدرات الحوثيين المتطورة، لا سيما في مجال حرب الطائرات بدون طيار والصواريخ المضادة للسفن، تهديدًا مستمرًا للبنية التحتية الإقليمية والعمليات البحرية الدولية. ويؤدي تقدمهم في مجال التكنولوجيا العسكرية إلى تعقيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأمن البحري ويطرح تحديات أمام استراتيجيات الردع التقليدية. باختصار، تشير استراتيجية الحوثيين إلى حدوث تغيير عميق في توازن القوى في الشرق الأوسط، مما يستلزم إعادة تقييم البروتوكولات الأمنية بين اللاعبين الإقليميين والقوى العالمية على حد سواء.

المرحلة 1 تعطل مركز العمليات البحرية: فرض السيطرة البحرية

وتمثل حملة الحوثيين في البحر الأحمر تحولاً جوهرياً في نهجهم العملي، حيث تؤثر بشكل مباشر على التجارة العالمية من خلال استهداف أحد أهم الطرق البحرية في العالم. لقد حولت أعمالهم ممراً مائياً حيويًا كان يسهل في السابق حركة البضائع السنوية بقيمة تريليون دولار إلى منطقة عالية الخطورة للشحن الدولي، مما يدل على قدرتهم على استعراض قوتهم خارج المياه الإقليمية اليمنية.

يتجلى حجم وكثافة عملياتهم البحرية في تنفيذ أكثر من 100 هجوم على السفن باستخدام مزيج من الصواريخ والطائرات بدون طيار. وتسلط هذه الحملة المستمرة الضوء على قدراتهم التشغيلية ومرونتهم ونهجهم المحسوب الذي يستهدف السفن بشكل منهجي لخلق بيئة من عدم اليقين والمخاطر في ممرات الشحن الدولية. وقد كانت آثار حملتهم شديدة، حيث أغرقوا سفينتين واحتجزوا سفينة واحدة تؤكد هذه الحوادث على الطبيعة القاتلة لعملياتهم واستعدادهم للتصعيد إلى ما هو أبعد من مجرد المضايقة إلى عمل عسكري مباشر ضد أهداف بحرية مدنية.

ولعل أوضح دليل على فعالية استراتيجيتهم هو انخفاض حركة الملاحة في قناة السويس بنسبة 60% مما أدى إلى خسارة كبيرة في إيرادات مصر تجاوزت 6 مليارات دولار، حيث تختار شركات الشحن البحري طرقاً أطول حول أفريقيا. ويمثل هذا الانخفاض الكبير في حركة الملاحة البحرية عبر أحد أهم الممرات المائية في العالم انتصاراً كبيراً لحملة الحوثيين الاستراتيجية، مما يدل على قدرتهم على التأثير على التجارة البحرية العالمية.

تتعدى الآثار الاقتصادية لحملة الحوثيين إلى ما هو أبعد من الاضطرابات المباشرة، مما يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين وزيادة تكاليف الشحن. وتنتشر هذه العواقب المالية عبر سلاسل التوريد العالمية، مما يؤثر على الأسواق والاقتصادات خارج منطقة النزاع. لقد استخدم الحوثيون التجارة البحرية كسلاح فعال، مما خلق نقاط ضغط اقتصادية تلفت الانتباه والاستجابة الدولية.

لقد تحوّل الحوثيون، مستفيدين من الإرهاب البحري والسيطرة على نقاط الاختناق الاستراتيجية مثل البحر الأحمر وباب المندب، من تمرد محلي إلى لاعب دولي من خلال قدرتهم على تحقيق حرمان جزئي من البحر، مما أجبر القوى البحرية العالمية على التصدي لتهديدهم لطرق التجارة الدولية.

ويشكل هذا النهج غير المتماثل للتشويش البحري أساساً لاستراتيجيتهم الأوسع نطاقاً، حيث يُظهر قدراتهم ويدعم طموحاتهم الإقليمية الأكبر. لم يؤد نجاح هذه العمليات إلى رفع مكانتهم فحسب، بل وفر لهم أيضاً نفوذاً في الديناميكيات الإقليمية الأوسع، مما يدعم توسعهم في مناطق نفوذ أوسع.

المرحلة 2 الإسقاط العسكري الإقليمي: من التمرد المحلي إلى التهديد الإقليمي

ويمثل تنفيذ الحوثيين لأكثر من 220 هجوماً ضد إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 توسعاً كبيراً في نطاق عملياتهم خارج نطاق نفوذهم التقليدي. وتمثل هذه الحملة المستمرة تطورهم من قوة متمردة محلية إلى طرف عسكري إقليمي قادر على استعراض القوة عبر مسافات كبيرة. ويُظهر تواتر هذه الهجمات واستمرارها، على الرغم من معدلات النجاح المحدودة، التزامهم بمواصلة الضغط على الدفاعات الإسرائيلية وإثبات أنفسهم كتهديد عسكري موثوق.

وتمثل الضربة التي استهدفت تل أبيب في 19 تموز/يوليو 2024 بطائرة إيرانية الصنع محسنة من طراز صماد 3 بدون طيار لحظة محورية في حملتهم التي أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة عشرة آخرين. لم يُظهر هذا الاختراق الناجح للدفاعات الجوية الإسرائيلية قدراتهم التكنولوجية المتنامية فحسب، بل كان بمثابة انتصار نفسي لهم، حيث أثبت قدرتهم على ضرب قلب أكثر المدن الإسرائيلية اكتظاظاً بالسكان. كان هذا الهجوم بمثابة بيان قوي على توسع نطاق عملياتهم وتطورهم المتزايد في عمليات القصف بعيد المدى.

وعلى الرغم من استمرار الهجمات الصاروخية والطائرات المسييرة، فقد تم اعتراض معظمها، وكان تأثيرها على إسرائيل محدودًا. غير أن الهجوم الصاروخي الذي شنّه الحوثيون على وسط إسرائيل في 15 سبتمبر/أيلول 2024، شكّل مرحلة جديدة في تصعيد الصراع، حيث أظهر اتساع نطاق وقدرات تكنولوجيا الصواريخ التي يمتلكونها. وعلى الرغم من عدم وقوع إصابات، إلا أن الحادثة سلّطت الضوء على التهديد المتزايد للأراضي الإسرائيلية واحتمال زيادة التوتر في المنطقة.

في وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر 2024، شنّ الحوثيون أكثر من عشر هجمات ضد إسرائيل، حيث نجحت ثلاثة صواريخ في اختراق الدفاعات الإسرائيلية. وشملت الحوادث البارزة هجومًا بطائرة بدون طيار على مبنى سكني في يافنة، وصاروخًا ألحق أضرارًا بمدرسة رمات إفال الابتدائية في رمات غان، وصاروخًا أصاب ملعبًا في تل أبيب، مما أدى إلى إصابة أكثر من 16 شخصًا.

وقد تم تعزيز قدراتهم العسكرية من خلال برنامج تطوير شامل، تم إنجازه في المقام الأول من خلال التدريب تحت إشراف إيران وحزب الله. وقد أتاح هذا التعاون للحوثيين الوصول إلى المعرفة التكتيكية المتقدمة والخبرة العملية، لا سيما في مجالات الطائرات بدون طيار والعمليات الصاروخية. وقد أدى نقل المعرفة التقنية والخبرة العملية إلى تحسين قدرتهم على تنفيذ مهام هجومية معقدة وبعيدة المدى بشكل كبير.

ويمثل تطوير التكتيكات القائمة على الأنفاق تطوراً مهماً في تكتيكاتهم العسكرية، مستفيدين من تجارب حركات المقاومة الإقليمية الأخرى. ويوضح هذا التطور في نهجهم قدرتهم على التعلم من الاستراتيجيات الناجحة التي تستخدمها الجماعات المتحالفة معهم ودمجها، مما قد يعدهم لمزيد من المواجهات المباشرة في المستقبل.

وقد أدى اندماجهم مع الميليشيات المتحالفة مع إيران إلى إنشاء شبكة من العلاقات العسكرية التعاونية، مما مكّنهم من التغلب على القيود الجغرافية وتوسيع نطاق عملياتهم. وتسهّل هذه الشبكة التخطيط المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الهجمات، مما يضاعف فعاليتها بما يتجاوز ما تسمح به قدراتها الفردية.

ومع ذلك، لا يزال إسقاطها العسكري الإقليمي مقيدًا بقيود جغرافية كبيرة وقدراتها العملية الحالية. فالبعد الجغرافي عن إسرائيل، إلى جانب وجود دول حليفة للولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية والأردن على طول ممرات الضربات المحتملة، يمثلان تحديات كبيرة لعملياتهم. وقد أجبرتهم هذه القيود على الاعتماد بشكل كبير على الضربات الصاروخية بعيدة المدى وضربات الطائرات بدون طيار بدلاً من العمليات العسكرية التقليدية.

يتماشى التركيز على إظهار قدرات الضرب بعيد المدى مع أهدافها الاستراتيجية الأوسع نطاقًا، مما يسمح لها بإبراز قوتها مع الحفاظ على الأمن العمليتي داخل أراضيها الأساسية.

ويمكنهم هذا النهج من تحقيق تأثيرات استراتيجية مع تقليل المخاطر التي تتعرض لها قواتهم إلى الحد الأدنى، مما يرسخ مكانتهم كطرف عسكري إقليمي مهم على الرغم من محدوديتهم. من خلال هذه الدائرة الثانية من استراتيجيتهم، حوّل الحوثيون أنفسهم فعلياً من ميليشيا محلية إلى قوة عسكرية إقليمية قادرة على التأثير على الأحداث خارج حدود اليمن. وفي حين أن نجاحاتهم العسكرية الفعلية ضد إسرائيل كانت محدودة، إلا أن التأثير النفسي لحملتهم المستمرة وضرباتهم الناجحة من حين لآخر قد حققوا هدفهم المتمثل في ترسيخ أنفسهم كتهديد عسكري موثوق في مسرح الشرق الأوسط الأوسع.

المرحلة 3 تحديد وضع القوة الإقليمية

لقد وسع الحوثيون نفوذهم الإقليمي وقدراتهم العملياتية بشكل كبير من خلال سلسلة من التحالفات والمناورات الدبلوماسية والمواقف العسكرية، مما جعلهم قوة إقليمية. ويمثل هذا التوسع "الدائرة الخارجية" لنفوذهم، والتي تمتد إلى ما وراء حدود اليمن.

تطوير التحالفات

أقام الحوثيون شبكة من الشراكات التي تضاعف من تأثيرهم الإقليمي. وقد كان تنسيقهم مع الميليشيات العراقية المدعومة من إيران ملحوظاً بشكل خاص، حيث قامت القوتان بعمليات منسقة ضد أهداف في إسرائيل والأصول البحرية في البحر الأحمر. وفي الفترة ما بين يونيو ويوليو 2024، أعلنتا مسؤوليتهما عن 12 هجوماً مشتركاً، باستخدام كل من الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز، استهدفت في المقام الأول حيفا ومواقع استراتيجية أخرى.

وقد أدى تحالف ناشئ ومفاجئ مع حركة الشباب في الصومال إلى توسيع نطاق الحوثيين. فقد أفاد مسؤولو الدفاع الأمريكيون أن الحوثيين، وبدعم إيراني، أرسلوا مهندسين لمساعدة حركة الشباب في تطوير صواريخ وطائرات بدون طيار ومتفجرات متطورة. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز قدرات حركة الشباب وتوسيع نطاق التهديد الحوثي إلى ما وراء البحر الأحمر.

تشير التقارير عن وجود الحوثيين في سورية، إلى جانب قوات الحرس الثوري الإسلامي وحزب الله، إلى وجود استراتيجية إقليمية أوسع نطاقاً. وتشير روايات لم يتم التحقق منها إلى أن قادة حوثيين التقوا بمسؤولين إيرانيين ومن حزب الله في قاعدة عسكرية بالقرب من الحدود العراقية، حيث أفادت تقارير أن حوالي 50 مقاتلاً حوثياً انتشروا في جنوب سورية.

بالإضافة إلى هذه التحالفات، طوّر الحوثيون شراكة غير متوقعة مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من اختلافاتهما الأيديولوجية، فقد انفقت الجماعتان على وقف النزاعات الداخلية وتنسيق الهجمات ضد خصومهما المشتركين، بما في ذلك حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة. وقد قام الحوثيون بتزويد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بطائرات

بدون طيار مسلحة وصواريخ حرارية ومعدات استطلاع، كما أطلقوا سراح شخصيات بارزة في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من السجن. يسمح هذا التعاون لكلا المجموعتين بتعزيز السيطرة على أراضٍ إضافية في اليمن، مع توسيع الحوثيين لنفوذهم وتأمين ملاذ آمن لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن.

المناورات الدبلوماسية

ناور الحوثيون بمهارة في الدبلوماسية الدولية لتعزيز موقفهم. فامتناع الصين وروسيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2722، الذي أدان هجمات الحوثيين، يدل على النفوذ الدبلوماسي المتنامي للجماعة. وقد تقدم هاتان القوتان (الصين-روسيا) الدعم السياسي في المحافل الدولية مقابل ضمانات بالمرور الآمن للسفن الصينية والروسية.

وقد كان تطوير شبكات التهريب المتطورة، التي غالباً ما تشارك فيها شركات صينية، أمراً حاسماً بالنسبة للقدرات العسكرية للحوثيين. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على العديد من الشركات الصينية لتوريدها تقنيات مزدوجة الاستخدام ضرورية لبرامج الأسلحة الحوثية. وتستخدم هذه الشبكات تقنيات شحن معقدة تمر عبر عدة دول قبل أن تصل إلى اليمن.

التموضع العسكري

لقد تحدى الحوثيون الوجود البحري الأمريكي في المنطقة بشكل مباشر، مما يدل على تنامي قدراتهم العسكرية. وطوال عام 2024، كثفوا هجماتهم على الأصول البحرية الأمريكية بعد إطلاق عمليتي "بروسبيرتي غارديان" و"بوسيدون آر تشر". أصبحت حاملة الطائرات الأمريكية دوايت أيزنهاور هدفاً متكرراً، حيث تبنى الحوثيون هجمات صاروخية متعددة ضد حاملة الطائرات.

في 27 سبتمبر/أيلول 2024، شن الحوثيون هجوماً كبيراً شمل عدة صواريخ كروز وطائرات مسيرة استهدفت سفن البحرية الأمريكية في البحر الأحمر. وفي حين نجحت القوات الأمريكية في اعتراض هذه التهديدات بنجاح، إلا أن الهجوم أظهر قدرة الحوثيين على تنسيق عمليات متطورة متعددة الوسائل.

في ديسمبر 2024، صعّدت قوات الحوثيين هجماتها ضد الأصول البحرية الأمريكية في البحر الأحمر، وكان أهم هجوم شنته القوات الحوثية في ديسمبر 2024، حيث استهدف الهجوم بصواريخ كروز وطائرات مسيرة ضد حاملة الطائرات الأمريكية هاري ترومان، ونجحت القيادة المركزية الأمريكية في اعتراض التهديدات المتعددة.

لقد أدى توسيع الحوثيين "دائرة نفوذهم الخارجية" من خلال التحالفات الاستراتيجية والمناورات الدبلوماسية والمواقف العسكرية إلى تحويلهم من قوة متمردة محلية إلى طرف إقليمي مهم. فقدرتهم على إبراز قوتهم في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا، وتحدي القوى

البحرية الكبرى، وتأمين الدعم الدبلوماسي الدولي يمثل مرحلة جديدة في تطورهم كقوة عسكرية وسياسية إقليمية. هذا التطور له آثار عميقة على الاستقرار الإقليمي والأمن البحري الدولي، لا سيما في ممرات الشحن البحري الحساسة في البحر الأحمر وخليج عدن.

الرد الدولي والتدابير المضادة

كان رد المجتمع الدولي على العدوان الحوثي متعدد الأوجه، حيث جمع بين العمليات العسكرية المكثفة والجهود الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية. ومع ذلك، واجهت هذه التدابير تحديات كبيرة في ردع هجمات الحوثيين بشكل فعال.

وقد كانت العمليات العسكرية الأمريكية والحليفة في طليعة الرد. تمثل عملية "حارس الازدهار"، التي أطلقتها الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2023، جهداً محورياً متعدد الجنسيات للتصدي لهجمات الحوثيين على السفن التجارية وغيرها من الأهداف في منطقة البحر الأحمر. وتهدف قوة العمل هذه، التي تضم أكثر من 20 دولة، إلى حماية حرية الملاحة وردع عدوان الحوثيين.

وبالتوازي مع ذلك، أنشأ الاتحاد الأوروبي عملية أسبيدس، وهي مهمة أمنية بحرية أخرى تركز على حماية السفن التجارية في البحر الأحمر. بالإضافة إلى عملية "بروسبيرتي غارديان"، أطلقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدعم من عدة دول أخرى، عملية "بوسيدون آر تشر" في 12 كانون الثاني/يناير 2024. تضمنت هذه العملية سلسلة من صواريخ كروز وضربات جوية ضد أهداف حوثية في اليمن.

تصاعدت كثافة ووتيرة هذه الضربات مع مرور الوقت. ففي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2024، استخدمت الولايات المتحدة للمرة الأولى قاذفات الشبح من طراز B-2 Spirit ضد أهداف حوثية. وقد قصفت هذه الطائرات المتطورة القادرة على حمل ما يصل إلى 20 طنًا من الذخائر لكل منها، منشآت تخزين الأسلحة تحت الأرض، ومنشآت تخزين الصواريخ، وأنظمة الدفاع الجوي. وقد أشار استخدام قاذفات B-2، التي تبلغ قيمة الواحدة منها حوالي مليار دولار، إلى تصعيد كبير في رد الولايات المتحدة وأظهر التزامها بإضعاف قدرات الحوثيين.

في 9 و10 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، نفذت الولايات المتحدة ضربات متتالية ضد أهداف حوثية في اليمن. واستهدفت هذه الضربات العديد من منشآت تخزين الأسلحة في ثلاث مناطق على الأقل خاضعة لسيطرة الحوثيين، مع التركيز على الأسلحة التقليدية المتطورة المستخدمة في استهداف السفن العسكرية والمدنية. في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2024، كثفت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية ضد أهداف حوثية في اليمن. ووقعت العملية الأكثر أهمية في 30-31 كانون الأول/ديسمبر، عندما شنت الولايات المتحدة ضربات دقيقة متعددة في جميع أنحاء اليمن، مستهدفة منشآت القيادة ومواقع إنتاج الأسلحة ومنشآت الرادار الساحلية.

بالتوازي مع هذه الجهود الدولية، قامت إسرائيل بعملياتها الخاصة ردًا على هجمات الحوثيين. ففي 20 يوليو 2024، شنت إسرائيل سلسلة من الغارات الجوية استهدفت منشآت عسكرية

للحوثيين في اليمن. وركزت الضربات الإسرائيلية على مدينة الحديدة الساحلية غرب البلاد، وهي معقل رئيسي للحوثيين، وأصابت عدة أهداف عسكرية بما في ذلك منشآت تخزين الأسلحة ومحطة لتوليد الطاقة ومصفاة لتكرير النفط ومستودعات للوقود. في 19 كانون الأول/ديسمبر، استهدفت القوات الإسرائيلية موانئ ومنشآت نفطية ومحطات كهرباء يسيطر عليها الحوثيون. أعقب ذلك عملية أكبر في 26 كانون الأول/ديسمبر، حيث ضربت مطار صنعاء الدولي ومواقع رئيسية أخرى، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وإصابة أكثر من 30 آخرين.

وعلى الرغم من هذه الجهود العسكرية المكثفة، واصل الحوثيون هجماتهم على الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد أثار استمرار هذه الهجمات مخاوف بشأن فعالية تكلفة واستدامة التدابير المضادة الحالية. وقد طلبت البحرية الأمريكية مئات الملايين من الدولارات لتمويل إضافي لإعادة تخزين مخزونها من الصواريخ، مما يسلب الضوء على التفاوت الصارخ بين تكلفة أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة والأسلحة الرخيصة نسبياً التي يستخدمها الحوثيون. ومما يزيد من تعقيد هذا الصراع غير المتكافئ قدرة الحوثيين على تجديد مخزونهم بسرعة، بدعم إيراني على الأرجح، مما يقوض الجهود المبذولة لتقويض قدراتهم من خلال الضربات وحدها.

وقد تكاملت الجهود الدبلوماسية والعقوبات مع العمليات العسكرية. فقد اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2739 في 27 حزيران/يونيو 2024، الذي يطالب الحوثيين بالوقف الفوري لجميع الهجمات ضد السفن التجارية والتجارية. بالإضافة إلى ذلك، انضمت أكثر من 40 دولة إلى إدانة التهديدات الحوثية، مما يدل على وجود جبهة دبلوماسية موحدة.

وبالنظر إلى هذا الوضع المعقد، فمن المرجح أن العديد من الشركاء الإقليميين يفضلون دعم أنشطة التحالف بهدوء، دون إسنادها مباشرة. تسمح لهم هذه المقاربة بالحفاظ على التوازن بين دعم الجهود الدولية لضمان الأمن البحري وتجنب رد الفعل السياسي المحتمل أو الانتقام الحوثي.

يواجه المجتمع الدولي مهمة معقدة في تحقيق التوازن بين العمل العسكري والضغط الدبلوماسي والتدابير الاقتصادية لمواجهة العدوان الحوثي بشكل فعال. وبينما يستمر الوضع في التطور، تظل فعالية هذه الاستجابات والحاجة المحتملة لاستراتيجيات جديدة موضع نقاش وتقييم مستمرين.

الخلاصة

إن صعود الحوثيين كقوة إقليمية يسلب الضوء على قدرتهم على استغلال عدم الاستقرار والتكيف مع المتغيرات الجيوسياسية. ويعكس دافعهم الأيديولوجي - الرفض لقرارات الأمم المتحدة ودولة إسرائيل، كما تؤكد شعاراتهم - التزامهم بقضية تتجاوز المصالح المحلية أو الإقليمية، مما يجعلهم لاعباً محورياً ومزعزراً.

وباستراتيجية تشبه استراتيجية الأخطبوط الذي يمد أذرعه الأخطبوطية، فقد دمجوا أنشطتهم مع الميليشيات المتحالفة مع إيران وأقاموا تحالفات جديدة مع جماعات مثل حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي ستوسع نفوذهم عبر المحيط الهندي وتهدد الطرق البحرية الرئيسية. وتنطوي هذه الشراكات على إمكانية زعزعة استقرار المنطقة بشكل أكبر، وتوسيع نطاق سيطرة الحوثيين وإعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في كل من الشرق الأوسط والمحيط الهندي.

إن معالجة هذه اللحظة الاستراتيجية المفاجئة قبل أن تنتشر وتؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين بشكل أكبر مع التأثيرات العالمية تتطلب استجابة شاملة تتجاوز الحلول العسكرية. يجب استخدام الأدوات الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع التدابير العسكرية الاستراتيجية لمواجهة توسعها بشكل فعال. إن نهج "الحكومة بأكملها" من جانب الولايات المتحدة أمر ضروري، مما يضمن التوافق بين الوكالات المحلية الأمريكية والشركاء الدوليين لتطوير استراتيجية متماسكة وفعالة. علاوة على ذلك، يجب أن تشارك الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بنشاط في هذه العملية، حيث أن إدراجها أمر بالغ الأهمية لأي حل مستدام، على الرغم من أن الحوثيين يسيطرون على المناطق الأكثر كثافة سكانية في البلاد. إن الفشل في التصرف بشكل حاسم يخاطر بالسماح للحوثيين بتعزيز دورهم كقوة معطلة، وتوسيع نفوذهم الشبيه بالأخطبوط عبر المحيط الهندي وإلى قلب ديناميكيات التجارة والأمن العالمية، وأكثر من ذلك، قد يخاطر بتطبيع تعطيل نقاط الاختناق كسلاح استراتيجي. ويسلط نجاحهم الضوء على كيفية قدرة التكتيكات غير المتكافئة على تحدي القوى العالمية، وهو درس يمكن تطبيقه خارج منطقة الشرق الأوسط - وخاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث يعد تأمين الوصول البحري أمراً بالغ الأهمية.

ونظراً للتهديد المتطور للحوثيين وقدرتهم المتزايدة على زعزعة الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية، فإن اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه أمر ضروري لمواجهة نفوذهم ومنع المزيد من التصعيد.

الدبلوماسية

من الضروري وجود استراتيجية دبلوماسية قوية لمواجهة الأهمية الدولية المتزايدة للحوثيين. ويستلزم ذلك تشكيل تحالف من الدول المتضررة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية ودول الخليج مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر، لتجميع الموارد وتنسيق الردود. كما يجب أن تعطي الدبلوماسية الأولوية لإشراك إيران للضغط عليها لوقف دعمها للحوثيين. ونظراً للوضع المتطور في المنطقة، مثل تراجع القدرة العملياتية لحماس وحزب الله، وسقوط نظام الأسد في سوريا مؤخراً، قد تعيد إيران توجيه مواردها وتركيزها نحو تعزيز الحوثيين. وهذا يمكن أن يجعل الحوثيين أداة طهران الأساسية للتأثير والتعطيل الإقليمي. وفي الوقت نفسه، من الضروري إبقاء الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً منخرطة بفعالية في

المناقشات طوال العملية، لأنها الكيان الشرعي الذي يجب أن يملأ الفراغ الذي تركه انهيار الحوثيين، مما يضمن الاستقرار والحكم في المنطقة.

المعلوماتية

إن وجود استراتيجية إعلامية فعالة أمر ضروري لإضعاف استعراض القوة والشرعية الإقليمية للحوثيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتصالات الاستراتيجية التي تتصدى للدعاية الحوثية وتسلط الضوء على العواقب الإنسانية والاقتصادية لأفعالهم على المدنيين والتجارة العالمية. ومن الضروري تعزيز الحملات الإعلامية الإقليمية لتقويض شرعيتهم والتأكيد على فوائد التعاون الإقليمي. كما أن العمليات السيبرانية لتعطيل شبكات الاتصال والدعاية الحوثية أمر بالغ الأهمية أيضاً، كما أن مواجهة الحملات الإعلامية للحوثيين أمر ضروري لفضح التأثير الحقيقي لأنشطتهم.

عسكرياً

من الضروري وجود استجابة عسكرية موحدة وقوية لتحديد الحوثيين في البحر. ومن الضروري إنشاء هيكل قيادة مركزي لدمج عمليات مثل عملية "بروسيرتي غارديان" و"أسبيدس" و"بوسيدون آر تشر". إن تعزيز الحظر البحري في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي أمر بالغ الأهمية لاعتراض شحنات الأسلحة وتعطيل طرق التهريب. إن مواصلة الضربات المستهدفة للبنية التحتية للحوثيين أمر بالغ الأهمية، وينبغي إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق هذه العمليات لتشمل قيادات الحوثيين والأفراد ذوي القيمة العالية، مع تقليل الأضرار الجانبية إلى أدنى حد ممكن. وسيساعد هذا النهج على إضعاف قدراتهم العملياتية، والحفاظ على الدعم الدولي، وزيادة زعزعة استقرار هيكل قيادتهم.

الاقتصادية

تعتبر التدابير الاقتصادية محورية لتقويض قدرات الحوثيين وتقليل قاعدة دعمهم المحلية. من الضروري فرض عقوبات أكثر صرامة على مصادر دخل الحوثيين، مثل شبكات التهريب والاتجار غير المشروع. تمثل العقوبات الأخيرة التي فرضتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب إعادة تأكيد مجلس الأمن الدولي لحظر الأسلحة، تقدماً كبيراً. ويمكن أن يؤدي تقديم المساعدة المالية إلى الشركاء الإقليميين لتعزيز ضوابط الحدود البرية والبحرية إلى زيادة تعزيز الأمن وتعطيل عمليات التهريب. إن تشجيع دول الخليج وأصحاب المصلحة الدوليين على الاستثمار في البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي في المناطق المتضررة من الحوثيين سيساعد في تحسين الظروف المحلية وتقويض الدعم للمجموعة.